

تقييم دور الاحتياطات التقنية لشركات التأمين الجزائرية في تمويل الاقتصاد الوطني  
دراسة مقارنة في الفترة (1995-2015)

د.زيتوني كمال<sup>1</sup>، د.غفصي توفيق<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة محمد بوضياف المسيلة، kamalzitouni28@yahoo.fr

<sup>2</sup> جامعة محمد بوضياف المسيلة، toufikghfasi@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/12/ 15

تاريخ القبول: 2018/12/ 27

**ملخص:** تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم مكانة قطاع التأمين الجزائري ضمن النسيج الاقتصادي باستخدام المؤشرين: معدل الاختراق وكثافة التأمين، إضافة إلى تقييم دور احتياطاته التقنية في تمويل الاقتصاد الوطني، من خلال مقارنة مؤشرات المالية بالمعدلات السائدة عالميا وفي فرنسا ودول الجوار (تونس والمغرب). أظهرت نتائج هذه الدراسة أن قطاع التأمين في الجزائر يعاني تخلفا كبيرا، حيث لم تتعدى مساهمته في الناتج الداخلي الخام منذ الإصلاحات العميقة التي أتى بها الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات، نسبة 1% مقارنة بـ 6,7% كمعدل عالمي، أما متوسط الإنفاق السنوي للفرد الجزائري على خدمات التأمين (كثافة التأمين) فلم يتجاوز حاجز 40 دولارا مقابل 500 دولار كمعدل عالمي، والتي عكست بدورها ضعف النشاط المالي لقطاع التأمين من ناحية تعبئة الادخار وتمويل الاقتصاد الوطني. كلمات مفتاحية: قطاع التأمين في الجزائر، الاحتياطات التقنية، معدل الاختراق، كثافة التأمين.

**Résumé :**

Cet article vise à évaluer la place du secteur algérien des assurances dans le tissu économique, par l'emploi des deux indicateurs : le taux de pénétration et la densité d'assurance, ainsi d'évaluer le rôle de ses provisions techniques dans le financement de l'économie nationale, comparés avec des taux dominants dans le monde, notamment en France et dans les pays voisins (la Tunisie et le Maroc).

Les conclusions de cette étude montrent que le secteur des assurances en Algérie souffre d'un retard considérable, où sa contribution au PIB, n'a pas atteint, depuis les réformes profondes instaurées par l'ordonnance 95-07 relative aux assurances, la proportion de 1%, par rapport au 6,7% comme moyenne mondiale; alors que la dépense annuelle moyenne de l'individu algérien en assurance (densité d'assurance) n'a pas dépassé 40 \$ contre 500 \$ comme moyenne mondiale, ce qui reflète la faible activité financière du secteur des assurances en termes de mobilisation de l'épargne et de financement de l'économie nationale.

**Mots clés :** le secteur des assurances en Algérie, les provisions techniques, le taux de pénétration, la densité d'assurance. **Keywords:** keywords; keywords; keywords; keywords; keywords.

تمهيد:

الجزائر كغيرها من الدول النامية، ووعيا منها بأهمية نشاط التأمين ومساهمته الفاعلة في ترقية النشاط الاقتصادي، وفي تنفيذ الخطط الإنمائية التي تسعى إلى تحقيقها، أنشأت منذ الاستقلال عدة شركات وطنية تعمل على تأمين مجمل الأخطار الموجودة في الحياة الاقتصادية. وبمباشرة مرحلة الإصلاحات الاقتصادية التي توسعت إجراءاتها لتشمل القطاع المالي، شهد قطاع التأمين بدءاً من عام 1989 جملة إصلاحات تهدف إلى ترقيته وتطويره لأجل إدماجه في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق توفير حماية حقيقية وفعالة للأشخاص والممتلكات، ورفع حجم الادخار الوطني وتوجيهه، كما يمكن القول بأن قطاع التأمين في الجزائر قد دخل مرحلة جديدة بصدور الأمر 07-95 المتعلق بالتأمينات في 25 يناير 1995، وهو إجراء ألغي بموجبه احتكار الدولة لنشاط التأمين، ومنحت الحرية لشركات الوطنية للاكتتاب في مختلف عمليات التأمين.

وقصد تدارك النقائص والاختلالات التي ميزت نشاط التأمين في الفترة التي أعقبت الإصلاحات المحدثة بموجب الأمر 07-95، صدر بتاريخ 20 فيفري 2006 القانون رقم 04-06 الهادف إلى تطوير قطاع التأمين وتفعيل أدائه مع إحكام الرقابة على هذا النشاط، من خلال فتح السوق للمنافسة الحرة والسماح للشركات الأجنبية بدخول السوق الوطنية، وتعزيز التأمين على الأشخاص عن طريق الفصل بين أنشطة شركات التأمين على الحياة وشركات التأمين على الأضرار، إضافة إلى تدعيم وتوسيع شبكة توزيع منتجات التأمين عن طريق البنوك والمؤسسات المالية.

وبناءً على ما تقدم، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية: ما مدى مساهمة الاحتياطات التقنية لقطاع التأمين الجزائري في تمويل الاقتصاد الوطني؟

ونهدف من خلال هذه الورقة إلى التعرف على عناصر الاحتياطات التقنية ضمن خصوم شركات التأمين وأهمية تكوينها في مواجهة التزاماتها تجاه المؤمن لهم، وبالتالي تعزيز ملاءمتها المالية، إضافة التطرق إلى مختلف المخاطر التي تواجه شركات التأمين وتصنيفها، وفي الأخير تقييم قطاع التأمين الجزائري في تنمية الاقتصاد الوطني ومدى مساهمة احتياطاته الفنية في دعم الاستقرار المالي، وذلك من خلال مقارنة مؤشرات مع المؤشرات السائدة عالمياً وفي دول أخرى، وذلك بغية تقديم مقترحات وحلول في ضوء النتائج المتوصل إليها للنهوض بهذا القطاع الحيوي.

ولتحقيق ما سبق، تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور الأساسية التالية:

أولاً: تكوين الاحتياطات الفنية في شركات التأمين.

ثانياً: أنواع مخاطر شركات التأمين وفق تصنيف اللجنة الأوروبية.

ثالثاً: قياس أهمية قطاع التأمين الجزائري بالمقارنة مع المغرب وتونس وفرنسا في الفترة (1995-2015).

رابعاً: قياس الدور المالي لقطاع التأمين الجزائري بالمقارنة مع المغرب وتونس وفرنسا خلال الفترة (1995-2015).

المحور الأول: تكوين الاحتياطات الفنية في شركات التأمين

تحتم قوانين التأمين في جميع دول العالم على شركات التأمين أن تظهر في ميزانياتها احتياطات خاصة بعمليات التأمين، وذلك إلى جانب الاحتياطات الأخرى والأرباح المحتجزة الشائع تكوينها في جميع المنشآت التجارية الأخرى. ويطلق على الأولى اصطلاح احتياطات تأمينية وهو اصطلاح يتفق في جوهره مع ما جرى العرف على تسميته في علم المحاسبة "بالمخصصات" التي يتم تكوينها لمقابلة التزامات محتملة أو مؤكدة الحدوث مستقبلاً، ولذلك فمن الأنسب أن يطلق عليها اصطلاح "مخصصات تأمينية" أو "مخصصات فنية"<sup>1</sup>.

وتنقسم الاحتياطات في هيئات التأمين لنوعين رئيسيين هما: الاحتياطات الاقتصادية، والاحتياطات الفنية.

## أولاً: الاحتياطات الاقتصادية

يقصد بها كافة أنواع الاحتياطات التي يكونها أي مشروع اقتصادي مثل: احتياطي استهلاك الآلات، احتياطي استهلاك المباني والأثاث، الاحتياطي العام، احتياطي الأسهم والسندات.

## 1- الاحتياطات الفنية للتأمين:

هي احتياطات خاصة بهيئات التأمين فقط، ويطلب القانون بالاحتفاظ بحد أدنى من الاحتياطات في الميزانية العمومية، وتنقسم هذه الاحتياطات إلى نوعين أساسيين هما: احتياطي الخسائر واحتياطي الأخطار السارية (ويطلق عليها أيضاً احتياطي الأقساط غير المكتسبة).

1-2 الاحتياطي الحسابي: هذا الاحتياطي يتم تقديره بمعرفة الخبير الاكتواري لمقابلة التزامات الشركة تجاه حملة الوثائق في نهاية السنة المالية، حيث يتم تكوينه لمقابلة التزام فعلي على شركة التأمين تجاه حملة الوثائق مستقبلاً في تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال<sup>2</sup>.

2-2 احتياطي الأخطار السارية: عند انتهاء السنة المالية الخاصة بهيئة التأمين لا بد أن يوجد لديها عقود لم تنته مدتها بعد ولم تتحقق الأخطار الخاصة بها، أي لم تقع الأخطار التي تغطيها هذه العقود، ومن جهة أخرى لكون الأقساط تحصل مقدماً في مقابل التأمينية الآجلة، مع حق المؤمن له في إلغاء العقد في أي وقت خلال مدة العقد واسترداد ذلك الجزء من القسط الذي يتعلق بالفترة التي لم تنقضي من مدة العقد الأصلية، لهذا لا بد أن تحتفظ هيئة التأمين بمال احتياطي لمواجهة الخسائر التي تطالب بالتعويض عنها أو لمواجهة مبالغ التأمين التي تتعهد بدفعها عند تحقق الأخطار الخاصة بها في حالة العقود محددة القيمة، وكذلك رد الجزء من القسط في حالة إلغاء التأمين.

وينقسم هذا النوع من الاحتياطات إلى نوعين<sup>3</sup>:

- احتياطي الأقساط غير المكتسبة: وهو عبارة عن احتياطي الأخطار السارية فيما يتعلق بتأمينات الممتلكات والمسؤولية.

- احتياطي الخسائر: عندما يتحقق الخطر المؤمن ضده، يطلب المستفيدون أو المؤمن لهم من شركة التأمين بدفع المبلغ المؤمن به أو التعويض عن الخسائر التي نتجت عن الخطر موضوع التأمين. عند ذلك تبدأ شركة التأمين في اتخاذ إجراءات التسوية. ونظراً لأن إجراءات التسوية هذه قد تستغرق وقتاً طويلاً إلى ما بعد انتهاء السنة المالية، أو قد تتم إجراءات التسوية ولكن لم يتم التسديد قبل انتهاء السنة المالية، لهذا تحتفظ هيئة التأمين باحتياطي يمثل المطالبات المختلفة التي تجري تسويتها، وكذلك المطالبات التي تمت تسويتها ولكن لم تسدد قبل انتهاء السنة المالية.

2-3 احتياطات أخرى: بالإضافة لهذين النوعين السابقين من أنواع الاحتياطات، توجد أنواع أخرى من الاحتياطات التي تتعلق بعمليات التأمين، ولكن لا ينص عليها قانون التأمين، بل تترك لهيئة التأمين. ومن هذه الاحتياطات: الاحتياطي الإضافي واحتياطي مصاريف تسوية المطالبات.

2-4 الاحتياطات الإضافية: تواجه شركات التأمين في بعض السنوات حالات طارئة، حيث تقع الأخطار المؤمن ضدها بمعدل يفوق المتوقع، وبذلك تكون الخسائر المحققة بسبب هذه الأخطار أعلى من الخسائر المتوقعة. ولمواجهة هذه الحالات الطارئة تحجز هيئات التأمين جزءاً من أرباحها السنوية يمكن استخدامه للوفاء بالتزاماتها التي تترتب على مثل هذه الحالات، ولهذا يسمى هذا الاحتياطي بالاحتياطي الإضافي.

2-5 احتياطي تسوية التعويضات: قد تجنب هيئة التأمين بعض الأموال في صورة احتياطي تسوية التعويضات لمواجهة مصاريف المعينة والمصاريف القضائية.

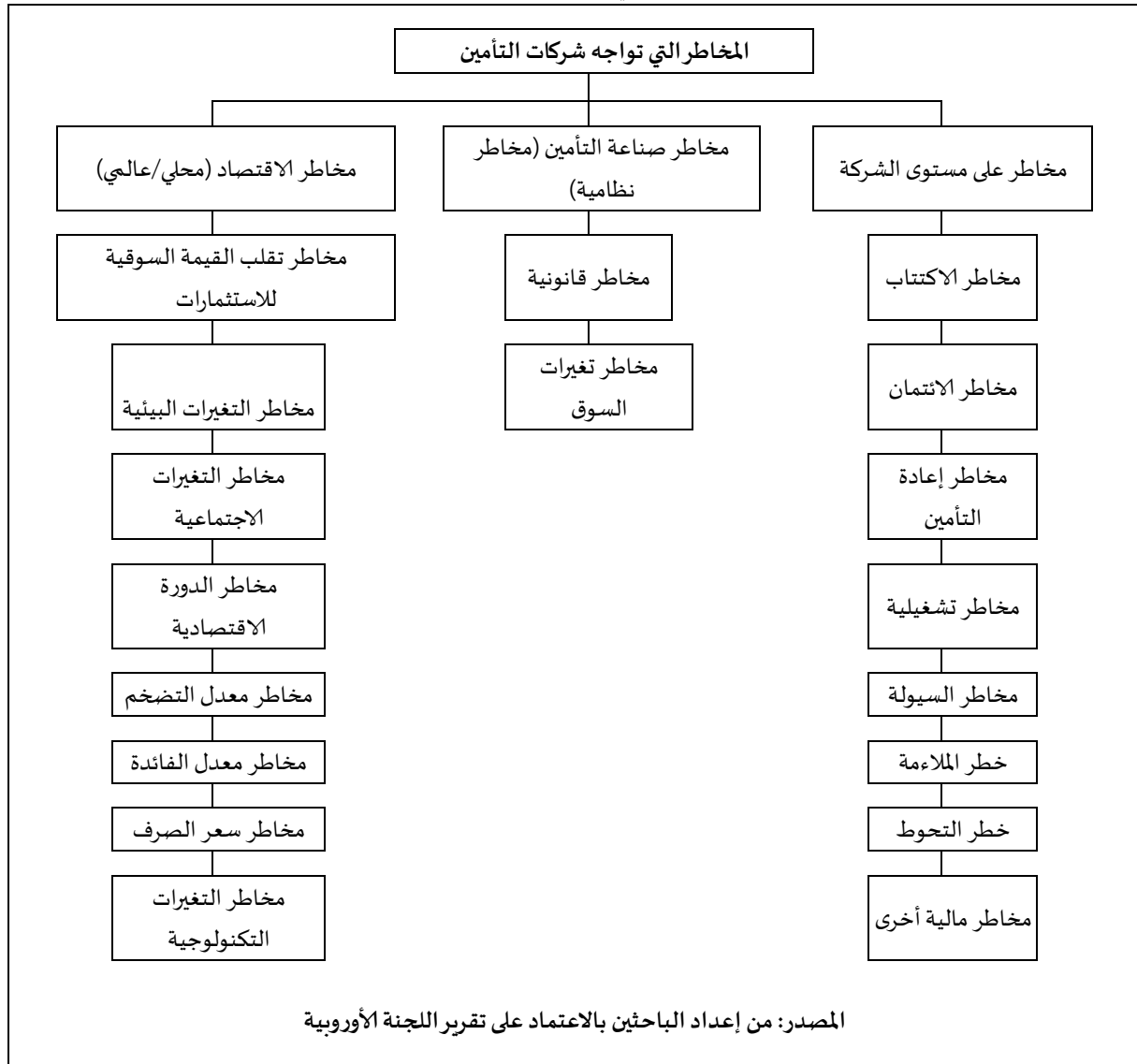
### ثانياً: أنواع مخاطر شركات التأمين وفق تصنيف اللجنة الأوروبية

لا يوجد اتفاق عام حول تصنيف موحد خاص بمخاطر شركة التأمين، لذلك تتبنى مؤسسات التأمين والمجموعات الرقابية حول العالم مصطلحات مختلفة وتلخص المخاطر بطرق متعددة. وفي بعض البلدان، تمتلك السلطات الرقابية فيها نظام تصنيف مخاطر مدمج للصناعة التأمينية والمصرفية معا.

قدمت اللجنة الأوروبية تصنيف ووصف لمختلف المخاطر التي يمكن أن تواجه شركات التأمين على مختلف المستويات، وكيفية ظهورها في مختلف مجالات عملية التأمين، حيث صنفت المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين في ثلاثة مستويات مختلفة هي<sup>4</sup>:

- مخاطر تنشأ على مستوى الشركة؛
- مخاطر صناعة التأمين (مخاطر منتظمة)؛
- مخاطر الاقتصاد المحلي/العالمي (مخاطر نظامية).

الشكل (01): تصنيف المخاطر التي تواجه شركات التأمين وفق اللجنة الأوروبية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير اللجنة الأوروبية

### 1- مخاطر تنشأ على مستوى الشركة:

وتنقسم بدورها إلى:

- 1-1 مخاطر الاكتتاب: تنقسم مخاطر الاكتتاب إلى: مخاطر صافي الاكتتاب التي هي مخاطر متعلقة بالتقلب العشوائي للخسائر، ومخاطر إدارة الاكتتاب المرتبطة بإجراءات الاكتتاب الخاصة لدى الشركة.
- 2-1 مخاطر صافي الاكتتاب: تتمثل المخاطر الرئيسية المرتبطة بأعمال التأمين، هي أن التكلفة الحالية للمطالبات الناتجة عن العقود المسعرة والمبرمة تختلف عن مبالغها المتوقعة. وينشأ هذا الخطر في حالة تلقي شركة التأمين لقسط ضئيل على المخاطر التي وافقت على تغطيتها، وبالتالي لا تملك الأموال الكافية لاستثمارها وتسديد المطالبات، أو أن المطالبات تتجاوز تلك المتوقعة. ويمكن أن يحدث ذلك للأسباب التالية:
- 3-1 خطر سوء التقدير: تستند التوقعات المتعلقة بالخسائر إلى المعرفة غير الملائمة بتوزيع الخسارة، أو أن الافتراضات الأساسية خاطئة. وقد يعود ذلك على سبيل المثال، إلى خطأ انتقاء العينة، أو قلة الخبرة بمخاطر التأمين الجديدة. ويمكن تخفيف هذه المخاطر إلى حد ما عن طريق تنوع المخاطر.
- 4-1 مخاطر الانحراف العشوائي: تنحرف الخسائر المتوقعة بشكل سلبي بسبب الزيادة العشوائية في تكرار و/أو حدة المطالبات، أو لأن الخسائر تتأرجح حول وسطها؛ وأسباب هذا النوع من الانحراف على سبيل المثال، هو أن حدث واحد يولد خسائر مضاعفة (كالتراكم في حالة الكوارث الطبيعية)، أو أن تكبد خسارة ينجم عنه أحداث أخرى (على سبيل المثال، الأمراض المعدية في التأمين الصحي، أو الحريق الذي يؤثر على الممتلكات الصناعية المجاورة مما يؤدي إلى زيادة مطالبات الانقطاع عن العمل، أو تأمين الحياة الجماعي).
- 5-1 خطر التغير: الانحراف السلبي للخسائر المحتملة بسبب التغيرات غير المتوقعة في عوامل الخطر التي أدت إلى زيادة في تكرار و/أو حدة الخسائر أو أنماط الدفع (على سبيل المثال، تغيير في التشريعات، تغير في التكنولوجيا، تغيير اجتماعي وديموغرافي، تغيير في العوامل الطبية والتغيرات في نمط المناخ والطقس).
- ومرة أخرى، قد يسهم تنوع محفظة أعمال معيدي التأمين في تخفيف هذا النوع من المخاطر.
- 6-1 خطر الاحتياط (التخصيص): بالإضافة إلى المخاطر المؤمن عليها ذاتها، فهناك مخاطر مشتقة ناجمة عن عملية الاحتياط على مستوى شركة التأمين. ويتمثل هذا الخطر في عدم كفاية الاحتياطات التقنية لمقابلة التزامات متعهد إعادة التأمين (خطر الاحتياط): فتوفر بيانات كافية حول التطور التاريخي للمطالبات، يمكن من الحد من امتداد هذا الخطر وتخفيف أضراره عن طريق تقدير اكتواري سليم لمخصصات المطالبات المحتملة.
- 7-1 مخاطر إدارة الاكتتاب: يتوقف التعرض لمخاطر الانحراف المتعلقة بمخاطر صافي الاكتتاب على طبيعة إجراءات التأمين الخاصة بالشركة والموجهة للرقابة على جودة المخاطر المكتتبه، والتقييم الحذر للأقساط، ودرجة التعرض والقدرة على تغطية المخاطر.
- 8-1 مخاطر الائتمان: خطر الائتمان هو خطر مرتبط بعدم تحصيل المقبوضات المستحقة لشركة التأمين من طرف ثالث، وقد يرجع ذلك إلى عدم سداد المدينين لأقساط التأمين المستحقة إما بشكل مباشر أو من الوسيط<sup>5</sup>. إن فشل شركات إعادة التأمين الكبرى سوف يسبب صعوبات مالية خطيرة لشركة التأمين المباشرة، وذلك بسبب عجز معيدي التأمين على الوفاء بالتزاماتهم المالية، ويمثل هذا النطاق الرئيسي لمخاطر الائتمان بالنسبة لشركات التأمين على غير الحياة.
- 9-1 مخاطر إعادة التأمين: يحدد حجم ونوعية إعادة التأمين المشتراة مستوى الحماية المتاح لشركة التأمين، حيث أن شراء تغطية غير كافية يمكن أن يؤدي إلى صعوبات مالية في حالة وقوع مطالبات كبيرة وغير متوقعة<sup>6</sup>. ووفقاً لذلك، يجب الإقرار بأن عدم ملائمة برنامج إعادة التأمين يعتبر خطراً رئيسياً.
- 10-1 المخاطر التشغيلية: الخطر التشغيلي هو خطر متعلق بالقصور الداخلي بما في ذلك عدم كفاءة الإدارة، وسوء البيع، والتحايل، والنوايا الجنائية، والخطأ في الأنظمة والعمليات. إن إدارة الاكتتاب ليست سوى جزء محدد من مخاطر التشغيل، حيث أن المخاطر التشغيلية مترابطة مع جميع عوامل المخاطر الأخرى ضمن شركة التأمين.

11-1 مخاطر الاستثمار (أو السوق): ترتبط مخاطر الاستثمار على مستوى الشركة مباشرة بإدارة الاستثمار، أين يتم شراء الاستثمارات من قبل شركة التأمين بهدف تمويل المطالبات المتوقع دفعها في المستقبل. ومن ثم، فمن الضروري أن يكون هناك تحكّم وإدارة جيدة للمخاطر ضمن المحفظة من أجل الحد من مخاطر ضعف الأداء والعوائد، وهناك كذلك عوامل خارجية مثل تقلبات القيمة السوقية التي تحدد أداء الاستثمارات.

12-1 مخاطر السيولة: خطر السيولة هو خطر عدم قدرة شركة التأمين على تصفية أصولها من أجل الوفاء بالتزاماتها المالية بشكل ملائم<sup>7</sup>، وينتج هذا الخطر عن قابلية تسويق بعض الأصول، وحالات تأخير في عملية البيع، والاضطرار إلى قبول خفض الأسعار.

13-1 خطر التطابق: خطر التطابق هو خطر عدم توافق الخصوم والأصول بشكل ملائم. وغالبا ما يكون هذا الخطر مدفوعا بعدم تطابق العملة وعدم تطابق توقيت التدفقات النقدية في جانبي الميزانية، إضافة إلى مخاطر أسعار الفائدة والتضخم، وهو أمر ذو أهمية بالغة في حالة التأمين على الحياة. وفي حالة عدم تطابق الأصول والخصوم، فإن ذلك قد يؤدي إلى تحمل خسائر استثمارية ناجمة عن ضرورة تصفية بعض الأصول من أجل الوفاء بدفع المطالبات عند حلول أجل استحقاقها. ومثال ذلك في حالة التأمين على الحياة، حيث أنه من الضروري مطابقة التزام القسط السنوي باستثمارات ذات نمط دفع مماثل، مثل الأوراق المالية ذات الدخل الثابت.

14-1 خطر النفقات: تمثل مخاطر النفقات خطرا خاصا بالنسبة لشركات التأمين على الحياة، حيث تتحمل تكاليف ثابتة عالية وتحتاج إلى استردادها عن طريق تضمين النفقة في الأقساط المحصلة. وبالتالي فإن تحصيل هذه التكاليف يتوقف على مستوى الخدمات المباعة من قبل شركة التأمين على الحياة.

في التأمين على الحياة كذلك، قد ترتفع النفقات التشغيلية والإدارية أيضا بسبب تمديد مدة عقود التأمين إلى ما بعد المدة المتوقعة المأخوذة في الحساب عند احتساب الأقساط، أما في حالة التأمين على غير الحياة، فيكون المحرك الرئيسي للمخاطر هو التكلفة المعتبرة للنفقات القانونية للمطالبات التي تتم تسويتها على مستوى المحكمة، مثل تأمين مسؤولية المدنية لأرباب العمل والسيارات.

15-1 خطر الإهمال: ويتحقق عندما يلغي المؤمن له (أو يتنازل) سند التأمين قبل أجل الاستحقاق، ما يؤدي إلى خفض مستوى تحصيل التكاليف الثابتة؛ ويكون هذا النوع من الخطر أقل أهمية بالنسبة للتأمين على غير الحياة بسبب قصر مدة العقد، أين يتم دفع العمولة مقدما للوسيط ثم قد يكون من الصعب استردادها بسبب الإهمال.

16-1 خطر الاحتياط (التخصيص): ينشأ هذا الخطر عند تكوين مخصصات عند مستوى أدنى مما هو مطلوب فعليا، وهو ما قد يعرض الوضعية المالية للشركة إلى الخطر بسبب اتخاذ قرارات غير مناسبة بشأن الاكتتاب. فعلى سبيل المثال، قد يتم اكتتاب عقود تأمين مرتفعة الخطر على أساس أن تحصيل المزيد من الأموال يدعم قدرة الشركة على تحملها، أو أن يتم اكتتاب مستويات عالية من المعاملات.

17-1 مخاطر مالية أخرى: هي مخاطر يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع الخسارة المالية لشركة التأمين، وتنتج على سبيل المثال عن تقديم ضمانات لصالح أطراف أخرى، الخصوم العرضية (احتمالية)، التمويل من خارج الميزانية، المخاطر المرتبطة بالاستثمارات في الشركات التابعة والشريكة، والمخاطر المرتبطة بالتغيرات في التشريعات الضريبية.

## 2- مخاطر منتظمة (خاصة بصناعة التأمين)

المخاطر المنتظمة هي مخاطر مدفوعة بعوامل خارجية تؤثر على كامل صناعة التأمين. وفي معظم الحالات لا تستطيع شركة التأمين السيطرة على هذه المخاطر<sup>8</sup>.

1-2 مخاطر قضائية وقانونية: الخطر القضائي والقانوني هو خطر مرتبط بالأثر المالي للتغيرات في التشريعات والقوانين، حيث يتعين على شركات التأمين إدراك آثار التغيرات في المتطلبات القانونية والتنظيمية وتنفيذ الأنظمة الداخلية من أجل تلبية متطلبات سلطات الإشراف.

2-2 مخاطر تغيرات السوق: تتأثر شركات التأمين بسلوك المستهلكين وتصرفات المنافسين، حيث أن حجم دخل الأقساط يتحدد تبعاً لاحتياجات المستهلكين وموقفهم تجاه شراء التأمين التي هي محركات أساسية بالنسبة لمبيعات خدمات التأمين، وللمنافسة الكبيرة بين الشركات فيما يتعلق بالأقساط والمنتجات. ويساعد تبني استراتيجيات التسويق والأقساط والمنتجات التنافسية، والقدرة على التكيف مع تغيرات السوق، والاستخدام الفعال لقنوات التوزيع المختلفة من جانب شركة التأمين على الحد من خطر الهبوط المالي الناجم عن تغيرات السوق.

### 3-المخاطر النظامية (الاقتصاد المحلي / العالمي)

ترتبط المخاطر النظامية بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية المحلية أو العالمية التي يكون لها تأثير غير مباشر على صناعة التأمين، وفي معظم الحالات تكون شركة التأمين عاجزة عن السيطرة على هذه المخاطر.<sup>9</sup>

3-1 مخاطر تقلب القيمة السوقية للاستثمارات: هي مخاطر مرتبطة بالتغيرية في القيمة السوقية للأصول، وخاصة مع انخفاض قيمتها الحقيقية بسبب الظروف الاقتصادية. اعتماداً على طبيعة التوظيفات، يكون لتقلب قيمة الأصول تأثير مرتفع أو منخفض على شركة التأمين، لذلك فإنه من الضروري أن يتم التحكم في هذا الخطر من قبل مدير الاستثمار على مستوى الشركة، ومن المهم التنويه كذلك، بأنه في حالة التأمين على الحياة فإن نسبة من مخاطر الاستثمار يتم تحملها من قبل حامل وثيقة التأمين (المؤمن له).

3-2 مخاطر التغيرات البيئية: تنطوي التغيرات البيئية على مجموعة من المشاكل، مثل ندرة المياه والتلوث، انجراف التربة، تلوث الهواء، التغير المناخي المفاجئ، إضافة إلى أثر التطورات التكنولوجية التي يمكن أن تنتج اختلالات كبيرة.<sup>10</sup>

3-3 مخاطر التغيرات الاجتماعية: يعد التغير الديموغرافي وسلوك المستهلك محركين رئيسيين للمخاطر الاجتماعية؛ فطول مدة الحياة المرتبط بتطور الطب وتحسين أنماط المعيشة<sup>11</sup>، له تأثير سلبي على مجال التأمين على الحياة بسبب مدة بعض عقود التأمين (مثل المعاشات التقاعدية) التي تعتمد على طول عمر المؤمن له، حيث تؤدي زيادة مدى العمر إلى آثار سلبية على تكلفة المعاشات التقاعدية.

4-3 مخاطر الدورة الاقتصادية: هي مخاطر مرتبطة بالتغيرات الاقتصادية الناجمة عن عمليات وعوامل خارجية، كأن تتعرض صناعة التأمين في أوقات الركود لتراجع في حجم مبيعات التأمين، وبالتالي تخفيض حجم الأقساط؛ وهناك عوامل ثانوية أخرى تتعلق بالتغيرات الاقتصادية التي يترتب عنها كذلك تأثير غير مباشر على صناعة التأمين، فقد يؤدي ارتفاع معدلات البطالة إلى زيادة مطالبات تعويض الرهن العقاري في حالة التأمين على غير الحياة، أما في التأمين على الحياة فستؤدي إلى زيادة خطر فسخ العقود بالتنازل أو التوقف بسبب العجز عن دفع الأقساط المقابلة، أو حاجة المؤمن له إلى تجسيد استثمارات. وقد تؤدي البطالة أيضاً إلى زيادة نسبة الجريمة، وبالتالي فإن المطالبات المتعلقة بالجريمة والسرقة بالنسبة للتأمين على غير الحياة ستزداد أيضاً.

3-5 خطر معدل التضخم: هو خطر متعلق بالارتفاع الكبير في معدل التضخم. فبالنسبة للتأمين على غير الحياة يكون تأثير ارتفاع معدلات التضخم كبيراً في حساب الاحتياطيات المتعلقة بالنشاطات الكبيرة، أي فروع التأمين التي يمكن أن يستغرق تسوية المطالبات فيها فترة طويلة بعد تاريخ الإبلاغ. وبالنسبة للتأمين على الحياة، يلعب التضخم دوراً مهماً في العقود طويلة الأجل إذا كانت المدفوعات تخضع لتعديلات التضخم، أو تحميل النفقات التي تم تحديدها بالقيمة الاسمية. كما يكتسي التضخم أهمية خاصة بالنسبة للتأمين الصحي والطبي لأنه من الممكن أن يكون تضخم المطالبات في هذه الحالات أعلى من التضخم الاقتصادي.

3-6 خطر سعر الفائدة: هو خطر يرتبط مباشرة بالتغيرات المفاجئة في أسعار الفائدة. فعلى سبيل المثال، إذا ارتفعت أسعار الفائدة فإن ذلك قد يتسبب في انخفاض قيمة الاستثمارات وعوائدها (بسبب انتقال المستثمرين من الأسهم إلى نقد). وفي مجال التأمين على الحياة، فإن الانخفاض المفاجئ في أسعار الفائدة سيؤثر سلباً على الاحتياطيات المخصصة لعقود التأمين المنفذة،

حيث يتم حساب المخصصات بالنسبة للعديد من المنتجات عن طريق خصم المدفوعات المستقبلية، كما قد يكون هناك خطر على الملاءة إذا لم يتم الاحتفاظ بالأصول المطابقة.

7-3 خطر سعر الصرف: لخطر التغيرات في سعر الصرف أثر معتبر على شركات التأمين ذات الاكتتاب كبير الحجم من الخدمات عبر دول العالم، أو لشركات التأمين العالمية؛ ويمكن تخفيض هذا الخطر عن طريق الاستثمار في الأصول بنفس العملة التي أحدثت بها الخسوم.

8-3 خطر التغيرات التكنولوجية: يرتبط هذا الخطر بالتطور السريع في التكنولوجيات الجديدة التي لها تأثير على نواحي عديدة من نشاط التأمين. على سبيل المثال، قد يكون للتغيرات التكنولوجية تأثير كبير على صحة الأشخاص (الأمراض التي تنتج عن الاستخدام المتكرر والمفرط للكمبيوتر) مما يؤدي إلى زيادة في التأمين الصحي ومطالبات مسؤولية رب العمل.

### ثالثا- قياس أهمية قطاع التأمين الجزائري بالمقارنة مع المغرب وتونس وفرنسا في الفترة (1995-2015)

يتناول هذا المحور تقييم قطاع التأمين في الجزائر باستخدام المؤشرات الكلية المتعلقة بهذا النشاط، وهذا من خلال مقارنة أدائه بأداء قطاعات التأمين في كل من المغرب وتونس وفرنسا.

#### 1-تقييم أداء قطاع التأمين الجزائري بالمقارنة مع المغرب وتونس وفرنسا في الفترة (1995-2015)

نشاط التأمين كغيره من الخدمات المالية، أصبح يشغل مكانة بالغة الأهمية من الناحية الكمية والنوعية في التنمية الشاملة للمؤسسات المالية، وذلك بالنظر إلى تنامي المخاطر وحالة عدم التأكد المرتبطة بالاقتصاديات الحديثة. كما برزت في السنوات الأخيرة الأهمية الاقتصادية لقطاع التأمين في سياق تحرير أنظمة وعملة الأنشطة المالية.

#### 1-1 موقع قطاع التأمين الجزائري ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

من الجدول (01) نلاحظ بأنه في سنة 2015 استحوذت كل من الإمارات العربية، السعودية، المغرب ومصر على نسبة 71% من سوق التأمين في المنطقة من حيث الأقساط الصادرة، حيث ساهمت كل من المغرب والجزائر وتونس على التوالي بـ 8,8%، 3,6% و 2,3% من سوق التأمين في المنطقة.

الجدول (01): مقارنة لأداء قطاعات التأمين بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة 2015

البلدان	الأقساط الصادرة (مليون دولار أمريكي)			معدل الاختراق (%)			المعدل العالمي (%)			الرتبة عالميا
	المجموع	غير الحياة	على الحياة	المجموع	غير الحياة	على الحياة	المجموع	غير الحياة	على الحياة	
لبنان	1521	1066	455	3,4	2,4	1,0	6,23	2,77	3,47	42
المغرب	3122	2038	1084	3,1	2,0	1,1				70
البحرين	746	593	153	2,5	2,0	0,5				39
الإمارات	10093	7657	2436	2,4	1,8	0,6				30
الأردن	778	692	85	2,1	1,9	0,2				68
تونس	823	679	144	1,9	1,6	0,3				72
عمان	1124	1008	116	1,6	1,4	0,2				56
قطر	2833	2761	72	1,5	1,5	0,0				29
السعودية	9891	9634	256	1,5	1,5	0,0				50
الكويت	1048	874	174	0,9	0,8	0,2				54
الجزائر	1262	1162	100	0,8	0,8	0,1				82
مصر	2108	1120	988	0,7	0,4	0,3				84

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير (Swiss Re, Sigma) لسنة 2015.

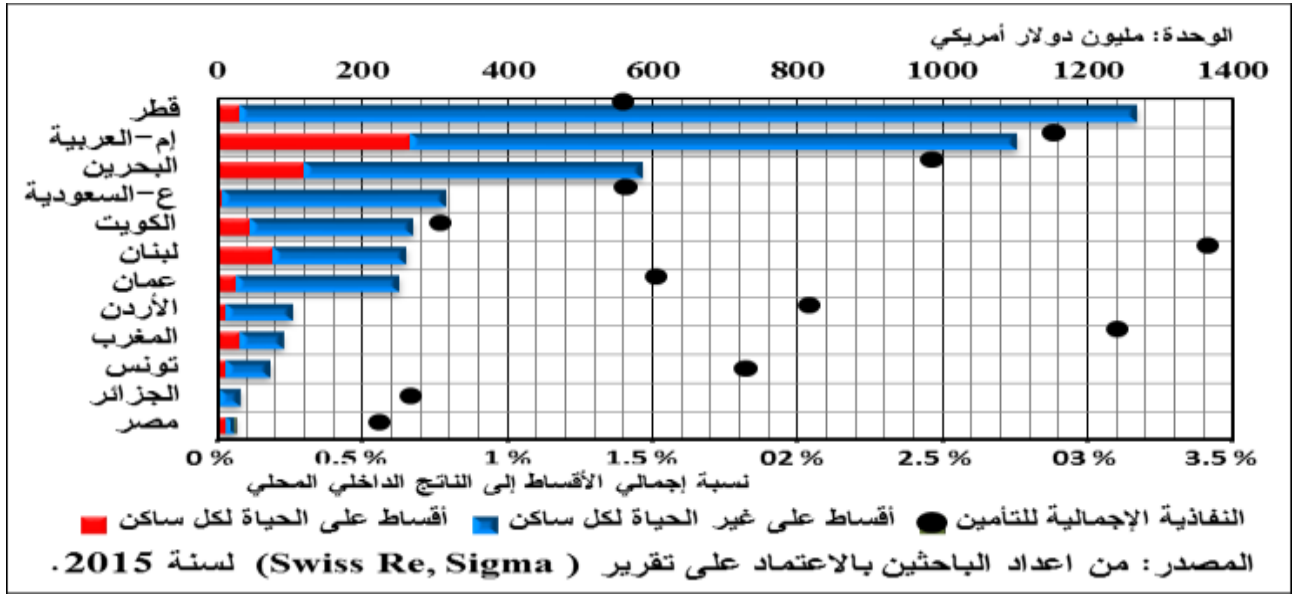


أما فيما يتعلق بمعدل الاختراق وبالمقارنة مع دول أخرى ضمن المنطقة، احتل المغرب المرتبة الثانية عربيا بعد لبنان و (45) عالميا بمعدل 3,1%، أما تونس فاحتلت المرتبة السادسة ضمن دول المنطقة و (65) عالميا بنسبة 1,6%، أما عن الجزائر فقدرت نسبة رقم معاملات قطاع التأمين فيها إلى الناتج الداخلي الخام بـ 0,8% لتشغل بذلك المرتبة ما قبل الأخيرة عربيا و (81) عالميا، حيث تظل هذه النسبة ضعيفة جدا مقارنة بالمعدل العالمي الذي هو في حدود 6,2% حسب إحصائيات (Swiss Re, Sigma).

حسب الشكل (02) الموالي الذي يترجم المعطيات المدونة في الجدول أعلاه، تظل كل من قطر والإمارات العربية المتحدة من الدول المتقدمة من حيث ارتفاع مؤشر إنفاق الفرد على خدمات التأمين بمعدل 1268 دولار و 1102 دولار على التوالي، سواء ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو حتى على المستوى العالمي المقدر بـ 621 دولارا في سنة 2015، ويفسر ذلك بارتفاع معدل الدخل الفردي في هاتين الدولتين، حيث احتلت قطر في تصنيف البنك الدولي لسنة 2015 من حيث نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية المرتبة الخامسة عالميا بـ 73653 دولارا، والإمارات العربية في المرتبة (21) بـ 41439 دولارا للفرد<sup>12</sup>.

أما فيما يخص منطقة شمال إفريقيا فتظل فيها مؤشرات كثافة التأمين ضعيفة مقارنة بالمعدل العالمي (621 دولار للفرد)، حيث يأتي المغرب في المرتبة (70) عالميا بمقدار 90,8 دولار، ثم تونس في المرتبة (72) بمعدل 73,1 دولار، ثم الجزائر في المرتبة (82) بمبلغ 31,8 دولار خلال سنة 2015.

الشكل (02): مقارنة مؤشري كثافة التأمين ومعدل الاختراق في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة 2015



2-1 التحليل الكلي لنشاط التأمين في الجزائر بالمقارنة مع المغرب وتونس وفرنسا خلال الفترة (2007-2015)

تم التركيز في هذا المحور على تقييم أداء قطاع التأمين في الجزائر إقليميا وعالميا بالمقارنة مع الدول التي تنتمي إلى فضاءها الإقليمي المغربي وهما المغرب وتونس، من خلال عرض وتحليل بعض الإحصائيات والمؤشرات المرتبطة بهذا النشاط، كما تم إضافة معطيات أخرى تتعلق بقطاع التأمين في فرنسا بالنظر إلى التشابكات التاريخية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بينها وبين الدول سابقة الذكر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى باعتبار قطاع التأمين في فرنسا من القطاعات الرائدة عالميا في هذا المجال، حيث نجده يحتل مراتب متقدمة على الصعيد الدولي وفق ما تظهره البيانات المالية، وبالتالي يمكن اعتماد مؤشرات كمؤشرات معيارية تستخدم في التقييم والمقارنة.

الأرقام بالمليار دولار

الجدول (02): تطور إجمالي الأقساط المباشرة لنشاط التأمين خلال الفترة (2007-2015)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
4 597,7	4 777,2	4 617,9	4 620,3	4 578,8	4 321,0	4 092,3	4 201,3	4 138,4	الإنتاج العالمي
1,278	1,570	1,395	1,281	1,188	1,093	1,065	1,051	0,776	1 الجزائر
0,03	0,03	0,03	0,03	0,03	0,03	0,03	0,03	0,02	الحصة (%)
69	64	67	67	64	61	70	65	71	الترتيب عالميا
3,104	3,381	3,180	3,017	2,954	2,599	2,604	2,548	2,153	2 المغرب
0,07	0,07	0,07	0,07	0,06	0,06	0,06	0,06	0,05	الحصة (%)
51	52	53	53	53	52	53	53	53	الترتيب عالميا
0,848	0,907	0,86	0,811	0,837	0,775	0,753	0,776	0,681	3 تونس
0,02	0,02	0,02	0,02	0,02	0,02	0,02	0,02	0,02	الحصة (%)
80	80	78	77	77	74	74	72	72	الترتيب عالميا
238,01	270,23	255,17	237,61	272,17	281,70	283,71	273,64	271,33	4 فرنسا
5,18	5,66	5,53	5,14	5,94	6,52	6,93	6,51	6,56	الحصة (%)
5	5	5	5	4	4	4	4	4	الترتيب عالميا

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة البيانات لـ Swiss Re Institute sigma

فمن خلال الجدول أعلاه الذي يعبر عن إجمالي الأقساط المحصلة المباشرة للتأمين بالدولار الأمريكي على مدى فترة الدراسة (2007-2015)، كيف أن قطاع التأمين في فرنسا يأتي في المراتب الخمس الأولى عالميا من حيث حجم الإنتاج، بمساهمة متوسطة نسبتها 5,8%، أما عن حصة الدول المغاربية (الجزائر، المغرب وتونس) في إجمالي الأقساط المباشرة المكتتبة (التأمين على الأضرار والتأمين على الحياة) فتعد ضئيلة جدا، بحيث لم تبلغ مجتمعة نسبة 0,1% في جميع سنوات فترة الدراسة، فباستثناء المغرب الذي يحتل مراتب متوسطة نجد أن الجزائر وتونس تضلان تشغلان المراتب الأخيرة عالميا في تصنيفات (Swiss Re Group) التي تضم أكثر من 80 دولة والواردة ضمن تقاريرها السنوية لنشاط التأمين حول العالم.

3-1 تطور النمو الحقيقي لأقساط التأمين المباشرة في الجزائر والمغرب وتونس وفرنسا خلال الفترة (1995-2015):

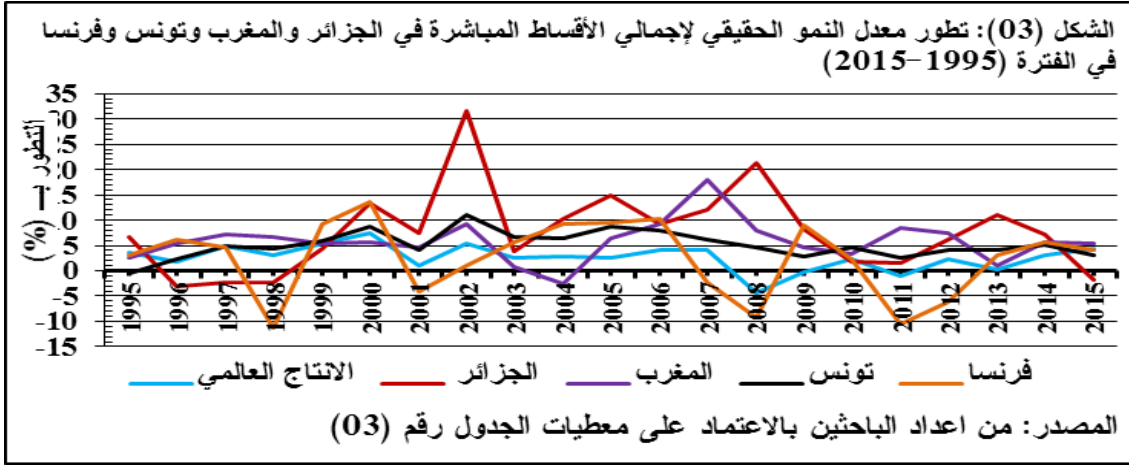
يوضح الجدول الموالي معدلات النمو الحقيقية لأقساط التأمين المباشرة المكتتبة في مجموع التأمين على الأضرار والتأمين على الحياة بالعملة المحلية لكل من الجزائر والمغرب وتونس وفرنسا، أي تطور معدلات النمو من سنة إلى سنة بالقيمة الجارية للأقساط المباشرة والمعدلة بنسب التضخم السنوية في كل بلد.

الجدول (03): تطور معدل نمو الأقساط المباشرة في الجزائر والمغرب وتونس وفرنسا خلال الفترة (1995-2015) (%)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
4,3	3,2	0,3	2,3	-1,0	2,4	-0,3	-4,3	4,1	4,1	2,5	2,9	2,5	5,5	1,1	7,5	5,3	3,2	5,0	1,8	3,5	العالم
-1,9	7,2	11,2	6,1	1,6	1,7	8,2	21,3	12,1	9,3	15,0	10,2	3,9	31,5	7,5	13,4	4,4	-2,2	-2,2	-3,0	6,7	الجزائر
5,5	5,6	1,1	7,5	8,4	3,3	4,6	8,1	17,9	9,2	6,5	-2,6	0,9	9,2	4,7	5,6	5,5	6,6	7,3	5,5	2,5	المغرب
3,0	5,2	4,1	4,0	2,6	4,7	2,8	4,7	6,2	8,1	8,8	6,5	6,7	11,0	4,1	8,6	5,9	4,4	4,8	2,2	-0,5	تونس
4,2	5,8	3,1	-6,2	-10,6	2,2	8,9	-9,3	-2,2	10,4	9,5	9,2	5,5	1,0	-4,1	13,6	9,3	-11,3	4,7	6,2	3,2	فرنسا

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة البيانات لـ Swiss Re Institute sigma

يلاحظ من الشكل (03) الموالي الذي يترجم القيم الواردة في الجدول أعلاه بأن النمو الحقيقي لأقساط التأمين المباشرة على مستوى العالم كان موجبا على طول فترة الدراسة باستثناء سنة 2008 التي عرفت فيها الأقساط ولأول مرة منذ 1980 تراجعاً بالقيم الحقيقية بنسبة 4,3%، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي مست أسواق الأصول في تلك السنة نتيجة إفلاس بنك الأعمال (Lehman Brothers) في سبتمبر 2008<sup>13</sup>.



كما يتضح من الشكل (03) كذلك، بأن إنتاج قطاع التأمين في الجزائر قد حقق في أغلب مراحل فترة الدراسة معدلات نمو موجبة كان أعلاها في سنة 2002 بنسبة 31,5%. أما في الفترة المحصورة بين سنتي 1996 و 1998 فكانت معدلات النمو فيها سالبة، وذلك تبعا لانخفاض أسعار البترول التي أدت بدورها إلى تسجيل الناتج الداخلي الخام بعض ركود<sup>14</sup>، متأثرا بالأزمات الاقتصادية والمالية التي مست روسيا والبرازيل ودول جنوب شرق آسيا بين 1997 و 1998 التي امتدت تبعاتها إلى أنحاء عديدة من العالم<sup>15</sup>.

أما عن نشاط التأمين في المغرب فقد حقق معدلات نمو إيجابية خلال فترة الدراسة كان أعلاها في سنة 2007 بنسبة 17,9% مدعوما بتحسين وتيرة نمو الأقساط الصادرة لتأمينات الحياة والرسملة الذي بلغ فيها نسبة 42,2% محتلة بذلك المرتبة الأولى بدل صنف تأمين السيارات بحصة 33,5% من مجموع الأقساط الصادرة<sup>16</sup>.

إذا كان أداء قطاع التأمين في تونس مستقرا من ناحية تحقيق وتيرة نمو إيجابية في الأقساط المكتتبه المباشرة خلال فترة الدراسة، فإن أداء قطاع التأمين في فرنسا كان متذبذبا بين تسجيل معدلات نمو حقيقية إيجابية في بعض السنوات ومعدلات انكماش في سنوات 1998، 2001، 2007، 2008، 2011 و 2012\*\*\*\*، وذلك بسبب انخفاض حجم الأقساط المحصلة في صنف التأمين على الأشخاص الذي يمثل حوالي ثلاث

أرباع إجمالي الأقساط المكتتبه والمتأثرة هي الأخرى بالأزمات المالية العالمية التي حصلت في تلك السنوات.

2- قياس الأهمية الاقتصادية لنشاط التأمين في الجزائر بالمقارنة مع المغرب وتونس وفرنسا باستخدام الأدوات التقليدية: يستخدم عادة مؤشرين أساسيين لإبراز وتقييم أهمية قطاع التأمين في الاقتصاديات الوطنية وهما: معدل الاختراق وكثافة التأمين.

#### ● معدل اختراق التأمين: (Le taux de pénétration d'assurance)

يشير هذا المعدل إلى النسبة بين الأقساط المباشرة (خارج عمليات إعادة التأمين الدولية المقبولة)، وبين الناتج الداخلي الخام (PIB)؛ وبأكثر دقة هو حصة من الناتج الداخلي الخام المخصصة لشراء إنتاج التأمينات. فهو يبين الأهمية النسبية لقطاع التأمين ضمن الاقتصاديات الوطنية، بحيث لا يكون متأثرا بتقلبات أسعار صرف العملات. ومع ذلك، فإنه يغفل الاختلافات التي قد توجد بين البلدان في تصميم المنتجات، ومستويات الأسعار، وخصائص السوق الأخرى.

#### ● كثافة التأمين: (La densité d'assurance)

يعبر مؤشر كثافة التأمين عن حساب حجم أقساط التأمين لكل ساكن (إجمالي أقساط التأمين المكتتبه مقسومة على عدد السكان) في بلد ما، فهو يشير إلى كم أنفق في المتوسط كل ساكن على خدمات التأمين، إلا أن هذا المؤشر يكون متأثرا بالتقلبات في أسعار صرف العملات عند استخدامه في المقارنة بين الدول.

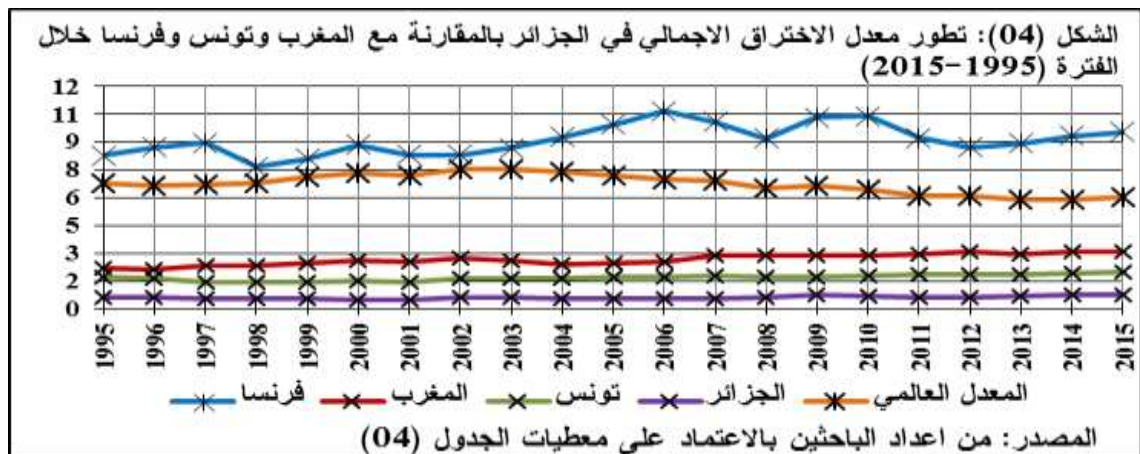
1-2- قياس الأهمية الاقتصادية لنشاط التأمين باستخدام معدل الاختراق في الفترة (1995-2015):

يظهر الجدول (04) والشكل (04) تطور مساهمة نشاط التأمين في الناتج الداخلي الخام، حيث نلاحظ حسب المعطيات المقدمة من قبل (Sigma Swiss) بأن معدل الاختراق على مستوى العالم خلال فترة الدراسة قد حافظ على مستوى يعادل أو يفوق 6%، وأحسن نتيجة له كانت ما بين سنتي 1999 و2006 بنسبة فاقت 7%، مدعوما أساسا بنشاط التأمين على الأشخاص الذي تمثل مساهمته في إجمالي الأقساط المكتتبة نسبة متوسطة تعادل 58%.

الجدول (04): مقارنة لتطور معدل الاختراق الإجمالي لنشاط التأمين في الفترة (2015-1995)

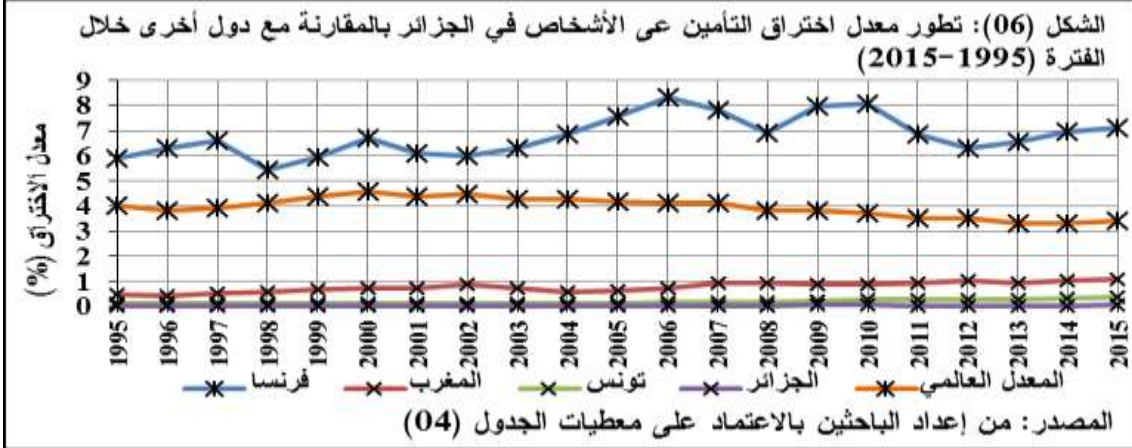
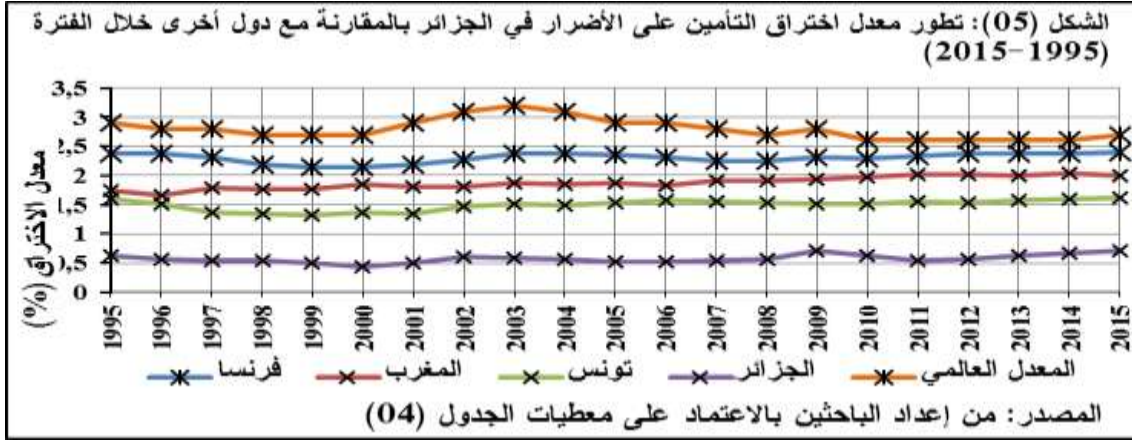
الأرقام بـ (%)	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
العالم	ع/الأضرار	2,9	2,8	2,8	2,7	2,7	2,7	2,9	3,1	3,2	3,1	2,9	2,8	2,8	2,7	2,6	2,6	2,6	2,6	2,6	2,6	2,7
	ع/الأشخاص	4,0	3,8	3,9	4,1	4,4	4,4	4,5	4,3	4,3	4,2	4,1	4,1	4,1	3,8	3,8	3,7	3,5	3,5	3,3	3,3	3,4
	المجموع	6,9	6,6	6,7	6,8	7,1	7,3	7,6	7,5	7,4	7,1	7,0	6,9	6,9	6,5	6,6	6,3	6,1	6,1	5,9	5,9	6,1
الجزائر	ع/الأضرار	0,62	0,56	0,53	0,54	0,51	0,45	0,49	0,57	0,55	0,52	0,51	0,54	0,57	0,72	0,62	0,55	0,57	0,64	0,64	0,68	0,72
	ع/الأشخاص	0,03	0,03	0,03	0,03	0,03	0,03	0,02	0,03	0,03	0,03	0,03	0,03	0,04	0,05	0,06	0,05	0,04	0,05	0,05	0,05	0,06
	المجموع	0,65	0,59	0,56	0,57	0,53	0,47	0,52	0,64	0,60	0,58	0,55	0,55	0,58	0,61	0,78	0,68	0,59	0,61	0,68	0,73	0,78
الترتيب عالميا	غ.م	86	81	81	84	85	86	86	86	86	87	88	88	88	86	83	84	85	81	82	81	81
المغرب	ع/الأضرار	1,74	1,66	1,78	1,76	1,77	1,85	1,80	1,82	1,86	1,84	1,87	1,84	1,84	1,91	1,94	1,98	2,01	2,01	2,01	2,03	1,99
	ع/الأشخاص	0,46	0,44	0,53	0,58	0,68	0,76	0,73	0,90	0,72	0,57	0,62	0,71	0,95	0,95	0,91	0,86	0,95	1,04	0,96	1,02	1,07
	المجموع	2,20	2,10	2,31	2,34	2,45	2,61	2,53	2,71	2,59	2,41	2,48	2,55	2,87	2,87	2,85	2,85	2,96	3,05	2,96	3,05	3,06
الترتيب عالميا	غ.م	47	غ.م	غ.م	41	45	45	47	55	53	46	45	42	49	50	48	49	47	47	45	45	
تونس	ع/الأضرار	1,60	1,51	1,36	1,35	1,33	1,37	1,34	1,47	1,51	1,50	1,54	1,57	1,56	1,53	1,50	1,50	1,55	1,54	1,59	1,59	1,63
	ع/الأشخاص	0,12	0,12	0,11	0,11	0,11	0,12	0,13	0,14	0,13	0,15	0,15	0,17	0,19	0,20	0,23	0,26	0,27	0,28	0,29	0,33	0,36
	المجموع	1,72	1,63	1,47	1,46	1,45	1,49	1,47	1,61	1,64	1,64	1,69	1,74	1,75	1,73	1,73	1,76	1,83	1,83	1,88	1,93	1,98
الترتيب عالميا	غ.م	56	غ.م	غ.م	59	65	65	70	67	64	61	59	61	62	63	67	64	63	67	65	65	
فرنسا	ع/الأضرار	2,38	2,38	2,31	2,19	2,14	2,13	2,19	2,28	2,37	2,37	2,36	2,30	2,25	2,24	2,32	2,30	2,33	2,37	2,37	2,38	2,39
	ع/الأشخاص	5,89	6,32	6,62	5,44	5,94	6,71	6,10	6,00	6,30	6,87	7,56	8,33	7,81	6,93	7,97	8,06	6,88	6,33	6,54	6,94	7,12
	المجموع	8,27	8,71	8,93	7,63	8,09	8,84	8,29	8,27	8,67	9,24	9,93	10,64	10,06	9,17	10,29	10,36	9,20	8,69	8,91	9,33	9,51
الترتيب عالميا	08	06	06	11	09	09	10	12	12	09	08	05	09	11	07	07	10	11	11	11	11	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة البيانات لـ Swiss Re Institute sigma



كما يظهر الشكل (04) بوضوح المساهمة المعتبرة لقطاع التأمين الفرنسي في الناتج الداخلي الخام، حيث نجدها تفوق المعدل العالمي المتوسط المقدر بـ 6%، أين بلغت هذه المساهمة أعلى قيمة لها في سنة 2006 بنسبة قدرها 10,6%، مدعومة أساسا بصنف التأمين على الأشخاص الذي قدر نصيبه من الناتج الداخلي الخام في السنة نفسها بـ 8,3%، وهو الأمر الذي يميز قطاع التأمين في فرنسا عن نظرائه في الجزائر والمغرب وتونس خلال كل سنوات الدراسة\*، حيث يستحوذ هذا الصنف لوحده على ما يقارب الثلثين من مجموع الأقساط المباشرة المكتتبية في هذا البلد، لذلك نجد أن معدل الاختراق لهذا الصنف كذلك من أعلى المعدلات في العالم، أين فاق متوسطه خلال الفترة المدروسة نسبة 6,8%، وهي بذلك تتجاوز المعدل العالمي المقدر بـ 4%.

أما فيما يتعلق بالجزائر، فإن نسبة مساهمة قطاع التأمين فيها بالنسبة لنتائجها الداخلي الخام فتعد الأضعف من بين الدول الأخرى المدروسة، بل ونجدها وفق ما يظهره الجدول (04) تحتل المراتب الأخيرة عالميا، إذ لم تتعد النسبة المتوسطة لفترة الدراسة 0,61%، وسجل أدنى معدل اختراق بالنسبة لنشاط التأمين في سنة 2000 بنسبة 0,47% وأعلاها في سنة 2015 بـ 0,78%، ويتأتى هذا الضعف أساسا من الحصيلة الضئيلة لصنف التأمين على الأشخاص ضمن إجمالي الأقساط المباشرة المكتتبية التي لا تمثل حصتها المتوسطة خلال الفترة سوى 6%، أما معدل الاختراق لهذا الصنف في الناتج الداخلي الخام للجزائر فقدر متوسطه بـ 0,04% مقابل 0,57% لصنف التأمين على الأضرار.



المغرب وعلى العكس الجزائر وتونس، نجد أن أداء قطاع التأمين فيه قد حقق تطورا إيجابيا وبوتيرة متصاعدة، فبعد أن كان معدل الاختراق بالنسبة لنشاط التأمين في سنة 1995 في حدود 2,2%، فإنه سجل تقدما في سنة 2015 ليبلغ نسبة 3,06%، ويعود هذا التطور بشكل رئيسي إلى تحسن حصيلة الاكتتاب المباشر في صنف التأمين على الأشخاص، الذي كانت حصته في الناتج الداخلي الخام في سنة 1995 بنسبة 0,46% لتتقدم في سنة 2015 إلى 1,07%.

2-2- قياس الأهمية الاقتصادية لنشاط التأمين باستخدام كثافة التأمين في الفترة (2015-2000):

يوضح الجدول (05) الموالي فيما يتعلق بمعدل إنفاق الفرد الواحد على خدمات التأمين على الأضرار والتأمين على الأشخاص معا خلال فترة المدروسة بأن هذا المؤشر في تطور مستمر، فبعد أن كان في حدود 371 دولار للفرد الواحد ارتفع في سنة 2005 إلى 520 دولار وأخيرا إلى 609 دولار في 2015.

الجدول (05): تطور كثافة التأمين في الجزائر والمغرب وتونس وفرنسا بين (1995-2015) القيم بالدولار الأمريكي

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
609	639	627	635	638	607	583	607	604	549	520	504	463	418	390	402	المعدل العالمي
3599	4156	3930	3677	4182	4374	4457	4334	4340	4031	3590	3250	2673	2090	1936	2060	فرنسا
13	10	14	10	11	08	07	08	06	06	09	09	10	09	08	08	الترتيب عالميا
90,4	99,2	96,2	92,6	91,5	80,7	81,5	81,6	69,7	54,8	48,8	46,0	43,5	37,5	32,8	33,9	المغرب
70	68	71	70	71	71	68	69	70	71	70	69	66	68	65	65	الترتيب عالميا
75,9	82,1	78,9	75,6	77,7	72,9	71,6	74,7	66,2	58,7	53,8	51,0	45,2	37,8	33,1	33,1	تونس
72	71	74	72	72	73	70	70	72	67	63	63	63	67	64	64	الترتيب عالميا
32,2	39,8	37,5	34,3	32,4	30,5	30,2	30,4	22,7	19,1	17,2	15,3	12,7	11,6	9,1	8,5	الجزائر
82	80	81	81	80	81	82	80	82	82	81	81	82	83	82	82	الترتيب عالميا

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة البيانات لـ Swiss Re Institute sigma

أما فيما يتعلق بمقارنة هذا المؤشر بين الدول المختارة، فالملاحظ أن الفرد الجزائري يعد الأضعف إنفاقا على خدمات التأمين سواء على المستوى المغربي أو العالمي، حيث لم تتجاوز كثافة التأمين في أكبر قيمة لها في سنة 2014 مبلغ 40 دولارا، يليه الفرد التونسي وفي نفس السنة بمبلغ 82 دولارا، والفرد المغربي بـ 99,2 دولارا.

أما عن مؤشر كثافة التأمين لدى القطاع الفرنسي فإنه وفق هذا المؤشر يصنف الفرد في هذا البلد من بين الأعلى إنفاقا على خدمات التأمين بمقدار يتجاوز المعدل العالمي بأكثر من خمسة أضعاف.

تجدر الإشارة إلى أن اعتماد مؤشر كثافة التأمين المقدر بالدولار الأمريكي كعملة موحدة من أجل المقارنة بين البلدان لمعدل إنفاق الفرد على خدمات التأمين يشوبه العديد من النقائص وذلك بسبب اختلاف أنظمة الصرف المعتمدة في كل من هذه الدول محل المقارنة فضلا عن التقلبات الحاصلة في أسعار صرف العملات.

رابعا: قياس الدور المالي لقطاع التأمين الجزائري بالمقارنة مع المغرب وتونس وفرنسا خلال الفترة (2000-2015)

يمكن تحليل تأثير قطاع التأمين على نشاط الاقتصاد الكلي من الجانب المالي من خلال النقاط التالية:

- دوره الأساسي المرتبط بدفع التعويضات في حالة حدوث خطر.
- دوره كمدخر مؤسساتي المرتبط بتعبئة الموارد الداخلية من خلال تكوين الاحتياطات التقنية.
- دوره كمستثمر مؤسساتي المرتبط بتمويل الاقتصاد الوطني من خلال أشكال الاستثمار المالي المختلفة.

1-تقييم دور قطاع التأمين الجزائري في دفع التعويضات بالمقارنة مع المغرب وتونس وفرنسا خلال الفترة (2000-2015):

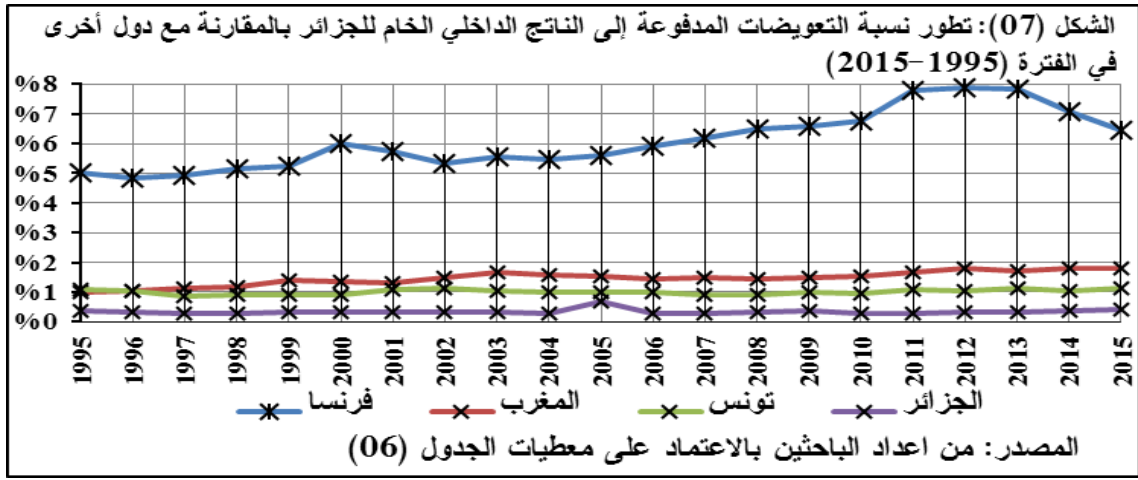
نستخدم في قياس وتقييم الدور الأساسي لقطاع التأمين الجزائري المتمثل في دفع التعويضات عن الأضرار المتحققة إلى المستأمنين، بنسبة مجموعها (التعويضات المدفوعة) في كل سنة إلى الناتج الداخلي الخام ومقارنتها مع دول أخرى، وهذا بهدف معرفة مدى مساهمته في تعويض الأضرار التي لحقت بالثروة الوطنية، وكفاءة مؤسساته التأمينية في تسوية التعويضات المستحقة، وذلك من خلال تخفيض آجال دفعها والحد من تراكم ديونها التقنية، وبالتالي المحافظة على صورتها ومصداقيتها.

الجدول (06): تطور نسبة التعويضات المدفوعة إلى الناتج الداخلي الخام في الفترة (2000-2015) الأرقام بـ(%)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
فرنسا	6,02	5,74	5,34	5,57	5,45	5,59	5,93	6,17	6,49	6,58	6,75	7,81	7,89	7,85	7,06	6,45
المغرب	1,33	1,31	1,51	1,67	1,59	1,55	1,43	1,47	1,46	1,49	1,54	1,69	1,78	1,73	1,79	1,80
تونس	0,89	1,06	1,12	1,06	0,98	1,01	1,01	0,92	0,91	1,01	0,94	1,10	1,03	1,13	1,04	1,12
الجزائر	0,32	0,33	0,33	0,33	0,28	0,69	0,28	0,27	0,31	0,36	0,30	0,30	0,31	0,32	0,36	0,43

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لوزارة المالية الجزائرية، والفيدرالية الفرنسية للتأمين، ووزارة الاقتصاد والمالية المغربية، والجامعة التونسية لشركات التأمين.

يظهر الجدول (06) المكانة المعتبرة التي يشغلها قطاع التأمين في الاقتصاد الفرنسي ودرجة الكفاءة والمصدقية التي تتحلى بها مؤسساته تجاه مستأمنها، من خلال الوفاء بتعهداتها وتعويضهم عن الأضرار المتحققة سواء في شخصهم أو ممتلكاتهم، حيث نجد أن نسبة إجمالي التعويضات المدفوعة إلى الناتج الداخلي الخام تفوق في أغلب سنوات الدراسة نسبة 05%.



أما فيما يتعلق بتقييم أداء مؤسسات التأمين في الجزائر من ناحية التزامها الوفاء بتعويض الأضرار المتحققة لمستأمنها فنجدها الأضعف من بين الدول المختارة، حيث لم يتعد متوسط نسبة التعويضات إلى الناتج الداخلي الخام 0,5% في جميع سنوات الدراسة مقارنة بـ 1% في تونس و 1,5% في المغرب و 6% في فرنسا، باستثناء سنة 2005 التي بلغت فيها النسبة 0,7% بسبب التسوية النهائية للأضرار الناشئة عن كارثة حريق المنطقة الصناعية بسكيكدة في جانفي 2004<sup>17</sup>. ويفسر هذا الاختلال المزمع باستمرار تسجيل شركات التأمين الجزائرية ضمن ميزانياتها لديون فنية معتبرة واجبة الدفع تجاه مستأمنها، هذه الديون هي عبارة عن مبالغ نشأت نتيجة الأجل الطويلة التي تستغرقها تسوية ملفات التعويضات.

## 2 تقييم دور قطاع التأمين الجزائري في تعبئة الادخار بالمقارنة مع المغرب وتونس وفرنسا خلال الفترة (1995-2015):

لقد تم الإشارة في محاور سابقة من هذه الدراسة إلى الأهمية البالغة لنشاط التأمين في التنمية الاقتصادية لأي بلد، فمن بين أشكال مساهمته في تطوير الاقتصاد الوطني إلى جانب توفير عامل الحماية للأفراد والممتلكات هي جمع الادخار، ذلك أن شركات التأمين تتميز بدورها الإنتاجية المعكوسة التي توفر لها درجة من النقود السائلة وقدرًا من الادخار الذي تتم إدارته من أجل الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم.

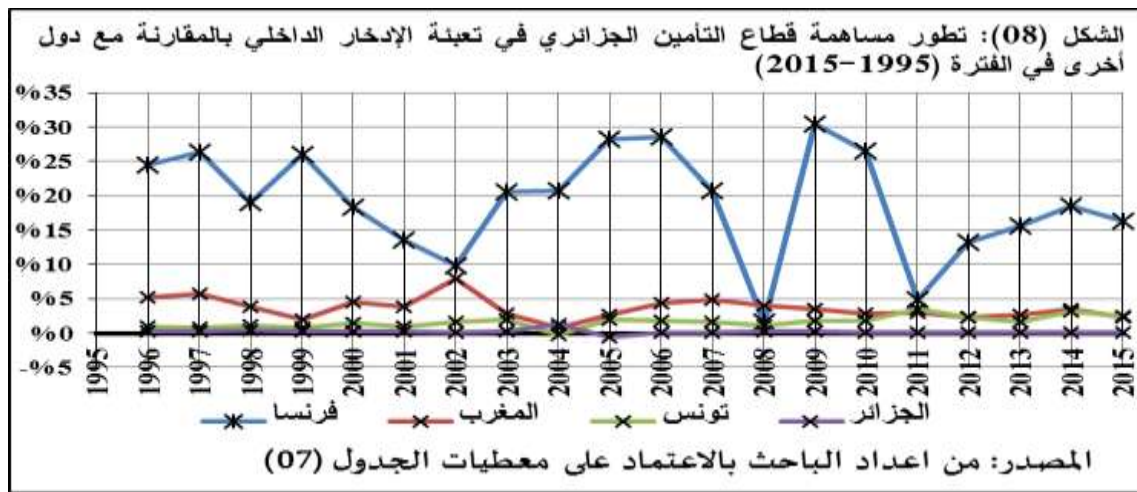
من أجل إجراء تقييم لأداء قطاع التأمين الجزائري من ناحية تعبئة الادخار المحلي الذي يعد موردا ضروريا لاستقلالية تمويل التنمية عن الموارد الخارجية وتحقيق معدلات نمو قوية ودائمة لاقتصاد البلد، قمنا لكل سنة بحساب المبالغ الجديدة وليست التراكمية التي تم تقييدها من قبل شركات التأمين المباشرة في شكل احتياطات تقنية، والتي يتم تكوينها عادة بهدف مواجهة

المطالبات التي قد تنشأ عن تحقق الأضرار المؤمن منها، ثم قمنا بنسبة هذه المبالغ إلى إجمالي الادخار الداخلي الخام المحقق في كل سنة.

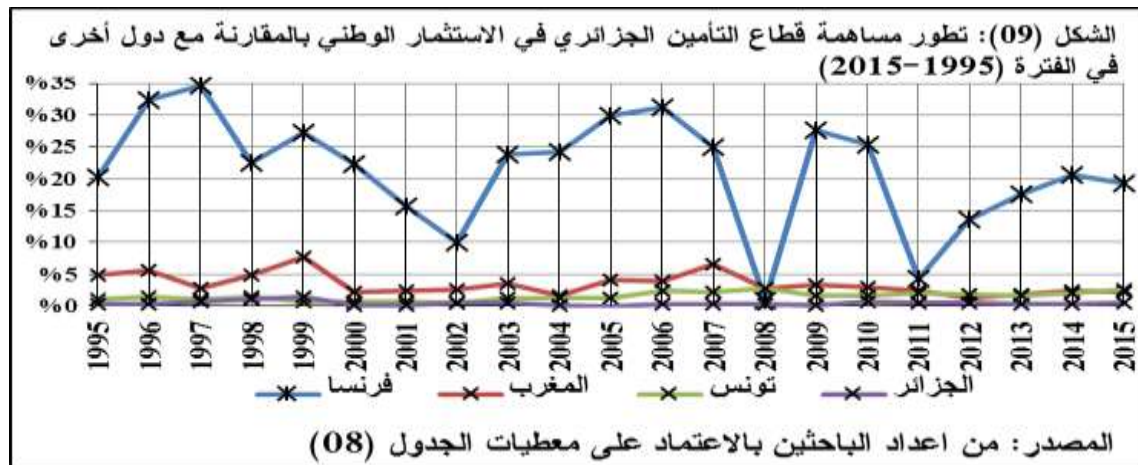
الجدول (07): تطور مساهمة قطاعات التأمين في تعبئة الادخار الداخلي في الفترة (2000-2015) الأرقام ب(%)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
16,3	18,5	15,6	13,2	4,9	26,5	30,5	1,7	20,8	28,5	28,3	20,7	20,5	9,7	13,6	فرنسا
2,4	3,4	2,6	2,4	3,0	2,8	3,5	4,0	4,9	4,3	2,7	0,8	2,9	8,0	3,9	المغرب
2,5	3,1	1,6	2,2	3,5	1,8	1,8	1,2	1,6	1,7	2,0	-0,3	2,0	1,6	0,9	تونس
0,1	0,2	0,1	0,1	0,0	0,1	0,2	0,2	0,1	0,1	-0,7	1,2	0,2	0,0	0,3	الجزائر

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لوزارة المالية الجزائرية، والفيدرالية الفرنسية للتأمين، ووزارة الاقتصاد والمالية المغربية، والجامعة التونسية لشركات التأمين.



يبرز الشكل (09) والمالي والشكل (08) أعلاه، الارتباط الكبير بين نمو الادخار المؤسسي من جانب قطاع التأمين ومساهمة هذا الأخير في الاستثمار الوطني، وهو ما ينطبق على فرنسا. حيث نلاحظ المكانة الكبيرة التي يشغلها نشاط التأمين لهذا البلد ضمن نسجه الاقتصادي من خلال قدرته على تعبئة موارد معتبرة من الادخار المحلي التي يعاد توظيفها في تمويل الاقتصاد، حيث نجد أن مساهمة هذا القطاع في الاستثمار الوطني خلال سنوات الاستقرار الاقتصادي والمالي تعادل أو تفوق 20%، وهذا تأثرا بالنمو الحاصل في صنف التأمين على الأشخاص باعتباره يمثل أكثر من ثلثي الأقساط المباشرة المكتتبه. هذا من جهة أخرى، ومن جهة أخرى لأنه يشكل أحد الروافد الهامة للادخار طويل الأجل نظرا للفواصل المعتبر بين تاريخ تحصيل الأقساط وتاريخ دفع التعويضات عن الأضرار المؤمن منها.





أما فيما يتعلق بقطاع التأمين في الجزائر، فيعد الأضعف من بين الدول المختارة للمقارنة من ناحية المساهمة في الاستثمار الوطني، حيث لم يتعدى متوسطها خلال الخمس السنوات الأخيرة من فترة الدراسة (2011-2015) نسبة 0,45% مقارنة بـ 15% في فرنسا و 2% في المغرب وتونس؛ هذه الوضعية تعبر عن اختلال كبير وعميق في أداء هذا القطاع الحيوي الذي يستوجب معه اتخاذ الهيئات الوصية لخطة إصلاح شاملة وعميقة ترفع بها كل المعوقات والقيود أمام تقدمه وتطوره.

#### نتائج الدراسة:

أظهر التحليل المقدم حول قياس أهمية قطاع التأمين الجزائري وتقييم مدى مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1995 و 2015، بأنه يعاني ضعفا وتخلفا زمنا بناء على ما يلي:

- تدني مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام التي لم تبلغ في أحسن السنوات 0,8%، مقارنة بـ 6,7% كمعدل عالمي، و 9% في فرنسا و 2,7% في المغرب و 1,7% في تونس.

- ضعف إنفاق الفرد الجزائري على خدمات التأمين (كثافة التأمين) الذي لم يتعد أعلى معدل له خلال الفترة 40 دولارا مقارنة بـ 507 دولار كمعدل عالمي، و 3220 دولار في فرنسا و 59 دولار في المغرب و 55 دولار في تونس.

- يتأتى بشكل أساسي تدني مساهمة قطاع التأمين الجزائري في تنمية الاقتصاد الوطني من ضعف نشاط التأمين على الأشخاص، حيث قدر متوسط معدل الاختراق لهذا الفرع خلال الفترة بـ 0,04% مقارنة بـ 4% كمعدل عالمي، و 6,8% في فرنسا و 0,8% في المغرب و 0,2% في تونس.

- فيما يتعلق بتقييم أداء قطاع التأمين الجزائري من ناحية درجة الوفاء بتعويض المستأمنين عن الأضرار التي لحقت شخصهم أو ممتلكاتهم، فإنه يسجل ضعفا زمنا في هذا الجانب، حيث لم يتعد متوسط نسبة التعويضات المدفوعة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 0,5%، مقارنة بـ 6% في فرنسا و 1,5% في المغرب و 1% في تونس، وهو ما يؤثر بشكل سلبي على صورة ومصداقية شركات التأمين لدى جمهور المستأمنين.

- أما عن مساهمة قطاع التأمين الجزائري في تعبئة الادخار الداخلي فتعد هي الأخرى ضعيفة جدا، حيث لم يتعد متوسطها خلال الفترة نسبة 0,18% مقارنة بـ 19,2% في فرنسا و 3,65% في المغرب و 1,61% في تونس، ويفسر ذلك بالضعف الكبير المسجل في فرع التأمين على الأشخاص باعتباره أحد الروافد الأساسية للادخار طويل الأجل.

- انعكس ضعف الدور الادخاري لقطاع التأمين الجزائري على مساهمته في الاستثمار الوطني، حيث قدر متوسط حصة هذا القطاع في تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة بـ 0,45% مقارنة بـ 21,3% في فرنسا و 3,4% في المغرب و 1,5% في تونس، ويرجع ذلك أساسا كما تم الإشارة إليه سابقا إلى ضعف نشاط التأمين على الأشخاص.

#### الاقتراحات:

بالنظر إلى ما يزر به قطاع التأمين الجزائري من طاقات كامنة وواعدة، حيث أن توفر بيئة قانونية وتنظيمية جيدة هو أمر ضروري لوجود نظام تأمين متطور وقوي، لذلك فإننا نقترح لأجل ترقيته ما يلي:

✓ يتوجب أن تمتلك هيئة الإشراف على التأمينات للقيام بالدور المنوط بها بفعالية وشفافية، صلاحية اتخاذ القرارات، وأن تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية بما يمكنها من أداء مهامها بصفة ناجعة في إدارة صناعة التأمين على نحو كفؤ.

✓ تنقيح وتحديث التشريعات الخاصة بالتأمين بشكل دوري للتجاوب مع مستجدات النشاط، والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة.

✓ تفعيل عمل المجلس الوطني للتأمينات كإطار للتفكير والتشاور وتبادل المعلومات ووجهات النظر بين جميع أصحاب المصلحة، من أجل تجسيد الحلول والتوصيات المقترحة على صانعي القرار.

✓ توفير بيئة تنظيمية شفافة وفعالة ومرنة ومبسطة يتطلب بأن تكون القواعد والمعايير موضوعية ومتسقة داخليا وشفافة ومفهومة بوضوح من قبل أولئك الذين يقومون بتطبيقها.

- ✓ تعزيز وتحديث قواعد الرقابة والإشراف على التأمين وملاءمتها مع المعايير الدولية الصادرة عن الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين (IAIS).
- ✓ دعم أداء هيئة الإشراف والرقابة من خلال التعاون وتبادل المعلومات مع غيرها من السلطات في الداخل والخارج، مع استقطاب الخبرات التي لديها المعرفة والخبرة الواسعة خاصة في مجال القانون والمحاسبة والعلوم الاكتوارية.
- ✓ تدعيم قواعد الحوكمة لدى مؤسسات التأمين.
- ✓ تبني المعايير الدولية للمحاسبة على مستوى شركات التأمين بهدف تعزيز جودة التقارير المالية، وتوفير المعلومات التي يحتاجها المستثمرون والمستهلكون والإداريون والمشرفون وغيرهم من الأطراف المهتمة.
- ✓ تكثيف أعمال الرقابة الميدانية أو على الوثائق لشركات التأمين المباشرة والوسطاء والخبراء والمهنيين التأمينية الأخرى.
- ✓ تكريس العمل من أجل حماية حقوق المؤمن لهم سواء من خلال الرقابة على الشروط العامة والضمانات التي يجب أن تستوفى عقود التأمين، أو تحسين شروط عمل شركات التأمين وإعادة التأمين فيما يتعلق بمدى التزامها بالقواعد الاحترازية من أجل ضمان ملاءمتها.
- ✓ إنشاء هيكل يضطلع بمعالجة ومتابعة شكاوى وتظلمات المستأمنين من أجل حماية مصالحهم وتعزيز ثقهم في نظام التأمين، هذا الإطار من شأنه أن يمكن من اكتساب خبرة ورؤية عن مجالات عمل شركة التأمين التي يجب تحسينها، خاصة ما تعلق منها بتسوية مطالبات التعويض.
- ✓ العمل على التحرير التدريجي لنظام التعريفات بما يتوافق مع الواقع، وبالاستناد إلى إحصائيات وطنية ودراسات اكتوارية، خاصة ما تعلق منها بفرع التأمين على السيارات بالنظر إلى حجم التعويضات التي أصبحت تثقل كاهل شركات التأمين وتهدد توازنها المالي.
- ✓ مراجعة الإطار التشريعي فيما يتعلق بتوسيع قاعدة خدمات التأمين الإلزامية، ووضع الآليات الميدانية لتطبيقها كالتأمين المنازل ضد الكوارث الطبيعية والتعليم والصحة والنقل والدرجات النارية... الخ.

## الهوامش:

- <sup>1</sup> أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 37.
- <sup>2</sup> ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص 44-45.
- <sup>3</sup> أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 165.
- <sup>4</sup> Kpmg, European Commission, Study into the methodologies to assess the overall financial position of an insurance undertaking from the perspective of prudential supervision, Report to European Commission, Contract no: ETD/2000/BS-3001/C/45, Brussels, may 2002, P 19.
- <sup>5</sup> Comité Européen des Assurances – Groupe Consultatif Actuariel Européen, Solvency II Glossary, Version 1, Brussels, Nov 2006, P 09.
- <sup>6</sup> European Commission, Study into the methodologies for prudential supervision of reinsurance with a view to the possible establishment of an EU framework, Contract no: ETD/2000/BS-3001/C/44, 31 January 2002, P 17.
- <sup>7</sup> European Union, Report Solvency of Insurance Undertakings, Conference of Insurance Supervisory Services of the Member States of The European Union, April 1997, P 06.
- <sup>8</sup> European Commission, Study into the methodologies to assess the overall financial position of an insurance undertaking from the perspective of prudential supervision, Appendices, Contract no: ETD/2000/BS-3001/C/45, Brussels, may 2002, P 8.
- <sup>9</sup> Ibid, P 8-10.
- <sup>10</sup> Organization for Economic Co-operation and Development, Policy Issues in Insurance N° 12, Financial Management of Large-Scale Catastrophes, OECD Publications, Paris, 2008, P 232.
- <sup>11</sup> John Hull, Christophe Godlewski, Gestion des risques et institutions financières, 2<sup>e</sup> édition, Pearson Éducation, Paris, 2007, P 51.
- <sup>12</sup> نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، اعتمادا على موقع البنك الدولي: <http://data.albankaldawli.org>
- <sup>13</sup> Swiss Re, L'assurance dans le monde en 2008, Sigma N° 3/2009, Zurich, 2009, P 04.
- <sup>14</sup> Conseil National des Assurances, Rapport sur la Situation Générale du Secteur des Assurances, Exercice 1998, P 10.
- <sup>15</sup> Swiss Re, L'assurance dans le monde en 1999, Sigma N° 09/2000, Corporate Real Estate & Logistics / Media Production, Zurich, 2000, P 11.
- <sup>16</sup> مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي، عرض حول نشاط مقاولات التأمين وإعادة التأمين بالمغرب 2007، الرباط، ص 12.
- \* الأزمة الاقتصادية والمالية في آسيا.
- \*\* اعتداءات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية وتبعاتها، إضافة إلى كارثة انفجار مصنع AZF بتولوز.
- \*\*\* الأزمة المالية العالمية بسبب مشكلة الرهون العقارية الناشئة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- \*\*\*\* أزمة الديون السيادية لبلدان جنوب أوروبا.
- مفادها بأن النمو الاقتصادي يكون مدعوماً بنشاط التأمين على الحياة في الدول المصنعة (عالية) ندعم هذا التحليل بنتيجة\* (الدخل)، وفي حالة الدول النامية (متوسطة ومنخفضة الدخل) يكون مدعوماً بنشاط التأمين على الأضرار، وهو ما توصل إليها البحث التالي:
- Marco Arena, Does Insurance Market Activity Promote Economic Growth? A Cross-Country Study for Industrialized and Developing Countries, The Journal of Risk and Insurance, Vol 75, N° 4, Dec 2008, PP 921-946.
- <sup>17</sup> Direction des Assurances, Activité des assurances en Algérie, 2005, P 16.